

صدور قرارات جديدة خلال لقاء موسع بين مسؤولي الوزارة والمديرين

# الوطن تنشر تعميم التنقلات الجديدة بالمدارس

تطوير المناهج التعليمية وتنقيحها • تقطير النواب الأكاديميين بالمدارس



الخاطر خلال اللقاء



مسؤولو المدارس خلال اللقاء

تغييرات جديدة في سياسة رياض الأطفال  
تعديلات في الجداول الدراسية للعام المقبل

حيث يتم تسكينهم عبر عدة البيات منها النطاق الجغرافي للمعلم وطلبات إدارات المدارس المختلفة وكذلك ما تقتضيه المصلحة العامة لنقل المعلم، وذلك لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي والتربوي لدى المعلمين بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بما يسهم في تحقق الرضا الوظيفي.

تقليل اليوم الدراسي لينتهي الساعة «12.30» للابتدائية.. وفي الساعة «1» للاعدادية.. والساعة «1.30» للثانوية

ويتم توجيه المعلمين للمدارس الجديدة التي تم النقل إليها في اليوم التالي بعد استلام رسالة النقل. وتهدف وزارة التعليم والتعليم العالي عبر حركة نقل المعلمين إلى استقرار المبدآن التربوي وتحقيق مصلحة المعلم من خلال سرعة معالجة العجز الأول بأول في أعداد المعلمين داخل مدارس الأبن في العمل التربوي وهو العنصر الرئيسي في سلسلة موحدة من الإجراءات الفنية والتربوية والتخصصات الإدارية التي تضمن الاستقرار النفسي للمعلمين والمعلمات والحد من تركيز المهام الوكيلية إليهم وانعكاس سير العملية التعليمية وسرعة معالجة الموترات الخارجة عن الإرادة، بما لا يتعارض مع الأهداف الأساسية لسير العملية التربوية. وتمتلك الوزارة آلية محددة لنقل بعض المعلمين حسب تخصصاتهم المختلفة بين مدارس الدولة، ونظراً لوجود بعض الفوائض العامة وهو نقل المعلم من المدرسة لتلبية التي تنبسط إليها إلى مدرسة أخرى لتلبية متطلبات المدارس أو متطلبات وزارة التعليم والتعليم العالي.

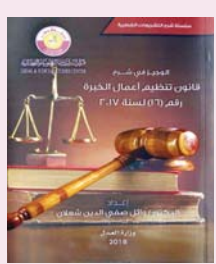
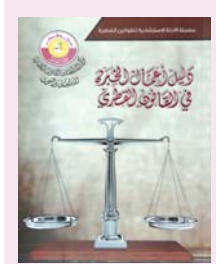
استهدف اللقاء الذي تحدثت فيه كل من الأستاذة فوزية الأستاذة فوزية الخاطر وكيل الوزارة المساعد للشؤون التعليمية والأستاذة ريم أبوويجينة مدير إدارة التعليم المنكر بالوزارة، اطلاع مديري المدارس على مراحل تطوير المناهج التعليمية الوطنية لدولة قطر وتلقيها لتتوافق مع الأطر الوطنية المستحدث، واستعراض أهم ملامح وسمات المنهج المطور، ولامح الجدول المدرسي الجديد، والهدف من حركة نقل الموظفين وترقيع المنسقين وتقطير النواب الأكاديميين وبعض التغيير في سياسة رياض الأطفال وغيرها من المواضيع التربوية والتعليمية التي تخص المبدآن التربوي، إضافة لاستعراض أدوار مديري المدارس ومسؤولياتهم في المرحلة المقبلة. وفي ختام اللقاء جرى حوار تربوي هادف طرح فيه مديرو المدارس العديد من الأسئلة والاستفسارات قام مسؤولو الوزارة بالرد عليها. وعلمت **الوطن** أن أبرز ما تضمنته الاجتماع هو الإعلان عن حركة التنقلات خلال الفترة المقبلة، والإعلان عن عدم وجود حصة محددة، وإضافة حصتين نصليتين في بعض المواد كالرياضيات والعربي والإنجليزي، والإعلان عن انتهاء الدوام للمرحلة الابتدائية في 12.30 في المرحلة الإعدادية في الساعة 1.00 ولثانوية 1.30. كما أعلن مسؤولو التعليم عن توفير حصة للنادي والمدرسة حرية الاستفادة منها، وكذلك إلغاء حصة الشاربيج. وأعلنت المسببة وريمة أبوويجينة خلال الاجتماع عن وجود منتج جديد مطور يتم العمل عليه في ضوء الإعلان للمناهج يركز على الكفايات وسوف يتم تدريب

كتب- محمد أبووهر

نظمت وزارة التعليم والتعليم العالي أمس لقاء موسعاً مع مديري المدارس الحكومية ونوابهم الأكاديميين، وذلك بحضور الأستاذة فوزية الخاطر وكيل الوزارة المساعد للشؤون التعليمية والأستاذة ريم أبوويجينة مدير إدارة المناهج الدراسية وكبار المسؤولين بالوزارة.



تعميم وزارة التعليم الخاص بحركة التنقلات



أصدرت كتاباً يشرح قانون تنظيم أعمال الخبيرة

## «العدل» تطلق مبادرة شرح القوانين والتشريعات

بلال : لإصدارات تدعم منظومتنا القانونية

وبإعداد اليمين القانونية يباشر الخبراء تقديم أعمال الخبرة الفنية المتخصصة على مستحسن الدولة من قبل الخبراء القطريين وغير القطريين، حيث تم استحداث نظام مطور لجدول الخبراء، بهدف توفير قوائم الخبراء المختلفة في كافة التخصصات، مع التركيز على الخبرات الحديثة والمتغيرة، مما يساهم على الجهات والأفراد الراغبين الاستفادة بالخبرة، التعرف على أنواع الخبرات المتاحة وأسباب التصرف من أصحاب التخصص، مع وضع قواعد تنظيم كيفية قيد الخبراء بالجدول الشاربيج، والخبراء استكمال الطلقات، وهي حالياً في أعمال الخبرة. وتواصلت لجنة شؤون الخبراء، وبحوزة إدارة شؤون الخبرة حالياً 300 طلب قيد الدراسة لتقديم أعمال الخبرة في مختلف التخصصات.

ذلك يسعس القضاة بما يملكه من معرفة قانونية متراكمة وبما لديه من خبرة ودراية إلى تحقيق ويحث الدعوى القضائية وجه الحق والحكم به، وذلك أجاز المشور للقاضي الاستعانة بأهل الخبرة والدراية لتسليحهم بالمعلومات في مختلف جوانبها، ونظراً لهذه الأهمية اعتبر القانون الخبرة من أعوان القضاء في المادة (71) من قانون السلطة القضائية رقم (10) لسنة 2003، كما تعد الخبرة من وسائل الإثبات التي تضمنها قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم 13 لسنة 1990. وتفعيل قانون تنظيم أعمال الخبرة، وأدت دفعة أولى من 32 خبراً مقيماً ضمن خبراء الجدول بإدارة شؤون الخبرة في وزارة العدل، اليمين القانونية بصفتهم خبراء معتمدين أمام مختلف الجهات العدلية في الدولة وفقاً للضوابط الواردة في القانون.

وإسهاماتهم وقدراتهم أثناء ممارسة عملهم، وقواعد مساهمتهم تأديبياً سواء أمام الجهات القضائية أو أمام غيرها من الجهات ذات العلاقة، فيما تضم المجموعة الثانية عدداً من الأسئلة والأجوبة تتعلق بقواعد تدب الخبراء بأداء مهامهم من حيث القواعد الخاصة بأداء مهامهم من حيث كيفية البدء في ممارسة مهام التكليف وعلاقتهم سواء بالجهة أم بالخصوم وقواعد الاعتراض عليهم، وطريقة تقديم التقارير الخاصة بهم وقبيلتها من الناحية القانونية والفعلية، وقواعد تقدير آتباع الخبير ومصرفاته، والقواعد الخاصة بالمسؤولية عن الأضرار التي تقع من الخبير أثناء عمله.

إطار دعم المنظومة القانونية في الدولة، ونظراً لما للخبرة من دور كبير في الإثبات، حيث أجاز المشور القطري للناقص الاستعانة بهم عند نظر الدعاوى واعتبرهم من ضمن أعوان القضاء، وذلك سيواي للوصول إلى أحكام منصفة وعادلة تحفظ حقوق المتقاضين، وفي ذات السياق، صدر قرار مركز الدراسات القانونية والعضوية بوزارة العدل دليل أعمال الخبرة في القانون القطري، وذلك ضمن سلسلة الأدلة الاسترشادية التي يعتمدهم المركز إصدارها ضمن مبادرتهم لشرح القوانين والتشريعات القطرية. ويأتي إصدار الدليل في إطار جهود وزارة العدل لتفعيل القانون رقم 16 لسنة 2017 بتنظيم أعمال الخبرة، ويحتوي على مجموعة من الأسئلة والأجوبة، تتعلق أسئلة المجموعة الأولى بالتنظيم القانوني لمهنة الخبراء بما في ذلك ضوابط وشروط قيد الخبراء

الخطوة الرائدة التي أطلقها سعادة وزير العدل تحت مسمى (شرح التشريعات القطرية) لإثراء المكتبة القانونية القطرية بشروح القوانين التي تعود بالنفع والفائدة على المتخصصين في مجال القانون من قضاة ومحامين وكذلك المهتمين في هذا المجال. وأوضحت الأستاذة فاطمة أنه من هذا المنطلق قام المركز بإعداد سلسلة من الشروح القانونية يبدأ بشرح القانون رقم (16) لسنة 2017 بتنظيم أعمال الخبرة الذي أعده الدكتور وائل شعلان، الخبير القانوني بمركز الدراسات القانونية والتشغيلية، وذلك للإسهام في إجراءات تنظيم أعمال الخبرة وتحقيق أهدافها المضمنة في القانون والتي من أجل تنفيذها تم إنشاء إدارة للخبراء بوزارة العدل.

وأكد أن هذا العمل القانوني يأتي في صدر عن مركز الدراسات القانونية والقضائية كتاب (الخبير في شرح قانون تنظيم أعمال الخبرة رقم 16 لسنة 2017)، وذلك ضمن مبادرة شرح التشريعات القطرية التي سبق وأن أطلقتها وزارة العدل، حيث يقدم الكتاب عرضاً مفصلاً حول التطور التشريعي لتنظيم أعمال الخبرة في القانون القطري، وتقديم عرض الأحكام العامة في القانون، وتقديم عرض مفصل لجنة شؤون الخبراء والأحكام المنظمة لها، وعرض تفصيلي لتصنيف الخبراء، خاصة خبراء الجدول وخبراء الإدارة، مع تفصيل العقوبات والأحكام التي تضمنها القانون لتنظيم أعمال مهنة الخبرة. وفي كلمة تصدتق الكتاب، أوضحت الأستاذة فاطمة عبدالعزيز بلال، مدير مركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل، أن هذا الإصدار يأتي في إطار